من شريم إلى ستيفياني.. تخبط يعصف بمكتب المبعوث الأممي في اليمن

الأمناء / خاص :

تعتزم الأمم المتحدة، إصدار قرار بتعيين دبلوماسية أمريكية خلفاً لنائب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، معين شريم، الذي أقيل من منصبه بعد خمس سنوات من عمله في البلاد.

وبحسب المصادر فإن شريم - فلسطيني الجنسية- تم إزاحته من منصبه كنائب للمبعوث الأممي عقب اتهامات وشكوك حول الرجل بشأن التعامل مع الكثير من القضايا العالقة بين الأطراف اليمنية، خصوصاً في جانب فتح الطرقات المغلقة خلال الهدنة الأممية الماضية التي تبنّى فيها موقف ومقترح وفد الميليشيات الحوثية في اجتماعات الأردن.

وقالت المصادر إن هناك توقعات بصدور قرار من الأمين العام للأمم المتحدة انتونيو غوتيريش بتعيين الدبلوماسية الأمريكية المخضرمة والمبعوثة الأممية السابقة في ليبيا ستيفياني ويليامز، نائبًا للمبعوث الأممي إلى اليمن بدلاً عن الفلسطيني معين شريم الذي يشغل هذا المنصب منذ خمس سنوات.

شريم وأثناء إدارته لمنصبه خلال السنوات الماضية، أصدر الكثير من قرارات التعيين لأعضاء وشخصيات غير ضرورية داخل مكتب المبعوث الأممي، إلى جانب تبنيه خطط وتوجهات الميليشيات الحوثية في الكثير من الاجتماعات المغلقة التي تمت بشأن فتح الطرقات المغلقة في الأردن، وأعاق إبرام أي اتفاق في هذا الجانب مقارنة بملف الأسرى والمحتجزين.

ووصل معين شريم إلى اليمن في العام 2017، لشغل منصبه الجديد، قادماً من ليبيا التي عمل فيها رئيسًا للقسم السياسي للبعثة الأممية في ليبيا منذ العام 2011. وظل الرجل في ذات المنصب خلال ثلاثة مبعوثين تم تكليفهم لحل الأزمة الليبية.

ويتهم الكثير من المسؤولين اليمنيين في الحكومة الشرعية الرجل بعدم الحيادية في التعامل مع القضايا الإنسانية والعالقة، كونه ممثلًا مقيمًا لمكتب المبعوث الأممي لليمن، موضحين أن المسؤول الأممي قام بنقل الكثير من المعلومات الخاطئة والمغلوطة عبر تقارير أممية بعد كل اللقاءات التي يعقدها مع الأطراف اليمنية الفاعلة على الساحة.

وتصاعدت مؤخرا حملات الرفض لبقاء الرجل في منصبه كنائب للمبعوث الأممي، وتم تقديم طلبات متكررة للأمم المتحدة بضرورة إزاحة الرجل بسبب الإخفاقات التي ارتكبها خلال سنوات خدمته في اليمن.

وبرز اسم الرجل في اليمن أثناء تعيينه نائباً للمبعوث الأممي الثاني إلى اليمن، الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، إلا أنه أزيح من منصبه بعد تغيير ولد الشيخ.

وكشف مراقبون يمنيون أن الأمم المتحدة قامت سابقاً بإعفاء شريم من منصبه في ليبيا بعد مطالبات قدمتها الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية بسبب الإخفاقات الكبيرة التي قادها وأدت إلى مزيد من التأزم، موضحين أن الأمم المتحدة اختارت ذات الرجل ليكون نائبًا لمبعوثها في اليمن رغم فشله. وأطلق على شريم في ليبيا أثناء فترة عمله بأنه مهندس الميليشيات المسلحة والفوضى.

الجدير ذكره أن الدبلوماسية الأمريكية ستيفياني ويليامز، المقترح تعيينها في منصب نائب المبعوث الأممي في اليمن، تقلدت منذ العام 2020 رئاسة بعثة الأمم المتحدة للدعم بالإنابة في ليبيا حتى نهاية يوليو 2023.

وعملت خلال مسيرتها الدبلوماسية، لأكثر من 20 عاما في عدد من البعثات الدبلوماسية، في العراق والأردن والبحرين، وسوريا والإمارات والكويت وباكستان وأخيرا في ليبيا. وفي وزارة الخارجية الأمريكية، عملت مسؤولة عن مكتب الأردن، ونائبة مدير مصر والشؤون المشرقية، ومديرة مكتب المغرب العربي.

تتحدث الدبلوماسية ويليامز اللغة العربية، وهي حاصلة على شهادة في الاقتصاد والعلاقات الحكومية من جامعة ميريلاند، كوليدج بارك في عام 1987، وماجستير في الدراسات العربية عام 1989 في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون، وكذا ماجستير في الأمن القومي عام 2008 من الكلية الحربية الوطنية.

دلالات إرسال الآلاف من قوات المارينز الأمريكية إلى الشرق الأوسط

الأمناء / خاص :

تحاول الولايات المتحدة استعادة ثقة حلفائها الخليجيين بإرسال 3 آلاف جندي من المارينز إلى المنطقة، لتأكيد أنها مازالت ملتزمة بأمن الخليج، بالتزامن مع توجه كل من السعودية والإمارات العربية المتَّحدة والبحرين للاقتراب أكثر من الصين وروسيا، عبر تقديم طلبات رسمية للانضمام إلى مجموعة بريكس.

وفي السابع من أغسطس الجاري، أعلن الأسطول الخامس الأميركي وصول أكثر من ثلاثة آلاف بحار أميركي إلى الشرق الأوسط في إطار خطة لتعزيز التواجد العسكري في المنطقة، و"ردع إيران عن احتجاز السفن وناقلات النفط".

وتأتي الخطوة الأميركية بعد أكثر من خمسة أشهر على انسحاب الإمارات من "تحالف القوة البحرية الموحدة"، الذي تقوده الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والذي أعلنت عنه أبوظبي رسميا في الحادي والثلاثين من مايو الماضي. وجاء الإعلان عن الانسحاب مفاجئا، خاصة وأنه جرى تنفيذه قبل ذلك بشهرين، وعكس رغبة الإمارات في الضغط على الولايات المتحدة لتكون أكثر حزما مع إيران، إثر احتجازها ناقلتي نفط في خليج عمان.

وبعد يومين على إعلان واشنطن وصول جنودها المارينز إلى الشرق الأوسط، انطلقت أول مناورات عسكرية جوية إماراتية – صينية، لم تحدد وزارة الدفاع الإماراتية مكانها ولا مدتها، ولكنها تعكس تطور التعاون العسكري بين البلدين، والذي أصبح يقلق الولايات المتحدة. وتسعى أبوظبي من خلال هذه الخطوة للفت انتباه واشنطن إلى أنها جادة في تنويع شركائها الأمنيين، حتى ولو كانت الأخيرة تعتبرهم أكبر تهديد لهيمنتها العالمية.

فقبل عامين، نشرت وول ستريت جورنال مقالا يتحدث عن إنشاء الصين قاعدة عسكرية بالقرب من ميناء خليفة في أبوظبي، ما أثار حفيظة واشنطن التي تحركت سريعا لعرقلة المشروع، إلا أن المخابرات الأميركية لاحظت في ديسمبر 2022 استئناف البناء في المشروع، وفق صحيفة واشنطن بوست. وهذا الوضع يؤشر على رغبة صينية في التغلغل "عسكريا" في منطقة الخليج بشكل تدريجي لا يثير ردة فعل أميركية قاسية.

وتوجه الإمارات رسالة تحذير ضمنية إلى واشنطن بأنها يمكن أن تستبدل شراكتها الأمنية بالتحالف مع الصين، إن لم تلتزم فعليا بأمن الخليج، خاصة مع تصاعد النفوذ الإيراني في مضيق هرمز، وجرأته على السفن التجارية خاصة تلك المتوجه من وإلى الموانئ الإماراتية، ما يهدد تحولها إلى مركز عالمي لإعادة التصدير، ونقطة ربط بين أسواق العالم.

وأحد الأسباب الرئيسية لانضمام السعودية إلى منظمة شنغهاي، بقيادة الصين وروسيا، كشريك حوار، وتقديمها طلبا رسميا للانضمام إلى مجموعة بريكس، وتوقيعها اتفاقا مع إيران برعاية صينية - تخاذل واشنطن في ردع إيران، وأذرعها في المنطقة وعلى رأسها جماعة الحوثي في اليمن، خاصة بعد استهداف منشآتها النفطية في 2022، دون رد أميركي حازم.

لكن رغم الجفاء بين الرياض وواشنطن، إلا أن الأخيرة كثفت من تحركاتها الدبلوماسية تجاه الرياض في الأشهر الأخيرة، وبدأت تتكشف بعض الخطوط العريضة لخطة الولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط، قبيل الانتخابات الأميركية المقررة في نوفمبر 2024.

فالخطة الأميركية تقوم على جر السعودية نحو التطبيع مع إسرائيل، باعتبارها دولة سنية تحتضن المقدسات الإسلامية، وإبعادها عن التحالف مع الصين، مقابل التوقيع على اتفاقية أمنية معها، ومساعدتها على بناء مشروع نووي مدني. فليس من المستبعد أن يكون إرسال هذا العدد الكبير من جنود البحرية الأميركية إلى الخليج من أجل استعادة واشنطن نفوذها في المنطقة، ومنع الصين من ملء الفراغ الأميركي بعد تراجعها في السنوات الأخيرة.

فتحالف أكبر دولة مصدرة للنفط مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم يعتبر كارثة بالنسبة لزعامة الولايات المتحدة على العالم، خاصة إذا تم تسعير النفط السعودي باليوان الصيني. وتصاعد تعرض سفن شحن تجارية للاحتجاز أو المضايقة من جانب إيران في الأشهر القليلة الماضية بمضيق هرمز، الذي يربط بين خليج عمان والخليج العربي، أصبح مصدر قلق لواشنطن.

وإرسال الآلاف من جنود البحرية الأميركية إلى الشرق الأوسط، يأتي في سياق رغبة واشنطن في ردع التهديدات الإيرانية، ومحاولة فرض سيطرتها على مضيق هرمز. ففي الثامن عشر من يوليو الماضي، أعلنت واشنطن إرسال مقاتلات إضافية من طرازي أف - 35 وأف - 16، إلى جانب بارجة حربية إلى الشرق الأوسط، في محاولة لمراقبة الممرات المائية الرئيسية في المنطقة.

كما أن اقتراب موعد الحملة الانتخابية للرئاسيات الأميركية يدفع الرئيس الأميركي جو بايدن إلى استعراض قوته وحزمه أمام التهديدات التي تواجهها بلاده وحلفاؤها. فحماية الملاحة البحرية خاصة في المضائق والممرات الدولية تشكل أهمية بالغة للولايات المتحدة، ورمزا من رموز زعامتها العالمية.